البنك يسعى إلى بناء مؤسسة مالية إسلامية رائدة قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً

حمد الساير: تعيين مستشاري دراسة جدوى الاندماج مع «الخليج» خطوة مهمة لتحقيق رؤية «وربة» الإستراتيجية

■ تعيين نخبة من المؤسسات الاستشارية المرموقة يعكس التزامنا بتنفيذ عملية الاندماج وفق أعلى المعايير

■ شاهين الغانم: «وربة» ملتزم بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.. وسنعمل على الإفصاح عن أي تطورا

أعلن بنك وربة عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي بشأن تعيين الجهات الاستشارية المتخصصة للقيام بدراسة جدوى عملية الاندماج المحتمل مع بنك الخليج وإجراء أعمال الفحص النافية للجهالة، وذلك في خطوة مهمة نحو استكمال الإجراءات التحضيرية للاندماج بين المؤسستين الماليتين الرائدتين.

وتأتي هذه الموافقة إلحاقا للإفصاح الصادر عن بنك وربة بتاريخ 15 يونيو 2025 بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع بنك الخليج لدراسة جدوى الاندماج المحتمل، وتمثل خطوة محورية في مسار تشكيل كيان مصرفي إسلامي متكامل قادر على المنافسة إقليميا وعالميا.

وتضم قائمة الجهات الاستشارية التي تمت الموافقة على تعيينها نخبة من المؤسسات المالية والقانونية المرموقة محليا وعالميا، وهي «باين آند كومباني» كمستشار إداري، و«جي بي مورغان» كمستشار مالي رئيسي، و«الشال للاستشارات» كمستشار استثمار محلي، و«كليفورد تشانس» كمستشار قانوني رئيسي، و«التميمي ومشاركوه» كمستشار قانوني محلي.

حمد الساير

شاهين الغانم

خطوة مهمة

وفي تعليقه على هذا التطور، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة حمد مساعد الساير: «نرحب بموافقة بنك الكويت المركزي على تعيين الجهات الاستشارية لدراسة جدوى الاندماج، والتي تمثل خطوة مهمة في مسار تحقيق رؤيتنا الاستراتيجية لبناء مؤسسة مالية إسلامية رائدة قادرة على المنافسة إقليميا وعالميا. إن تعيين هذه النخبة من المؤسسات الاستشارية المرموقة يعكس التزامنا بتنفيذ عملية الاندماج وفق أعلى المعايير المهنية والتنظيمية، بما يضمن تحقيق أقصى قيمة مضافة لمساهمينا وعملائنا والاقتصاد الوطني».

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم التزام البنك التام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة، مشيرا إلى أن البنك سيعمل على الإفصاح عن أي تطورات جوهرية تتعلق بهذا الشأن في الوقت المناسب.

وأضاف الغانم: «تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجيتنا للنمو والتوسع وتعزيز قدراتنا التنافسية في السوق المصرفي المحلي والإقليمي. ونحن على ثقة بأن الاندماج المحتمل مع بنك الخليج سيسهم في خلق كيان مصرفي قوي يتمتع بقاعدة رأسمالية صلبة وقدرات تشغيلية متميزة، مما سيمكننا من تقديم خدمات مصرفية متكاملة ومبتكرة تلبي احتياجات عملائنا المتنامية وتدعم النمو الاقتصادي في الكويت والمنطقة».

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزا رياديا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريبا من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجددا مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

من كبرى وكالات التقييم العالمية.. تقديراً لريادته بتعزيز مبادئ الاستدامة والمسؤولية المؤسسية

«الوطني» يحصد أفضل تصنيفات الحوكمة البيئية

تقديرا لريادته في تعزيز مبادئ الاستدامة والمسؤولية المؤسسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حصد بنك الكويت الوطني تصنيفات متميزة من كبرى وكالات التقييم العالمية المتخصصة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، في تأكيد واضح على التزامه الراسخ بالمسؤولية البيئية، والتأثير الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة.

أمير حنا

وفي أحدث تقييماتها، قامت شركة «مورنينج ستار ساستينالييتكس» برفع تصنيف مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الكويت الوطني من 27,4 درجة (مستوى مخاطر متوسط) إلى 19,4 درجة (مستوى مخاطر منخفض)، ما يعكس تقدما ملموسا في قدرة البنك على إدارة مخاطر الاستدامة بفعالية.

وفي سياق متصل، رفعت وكالة «مورغان ستانلي» تصنيف البنك في مؤشرها الخاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من «BBB» إلى «A»، وهي قفزة نوعية تضع بنك الكويت الوطني ضمن قائمة أفضل 5 بنوك في المنطقة في التصنيفات.

وتلعب وكالات تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل «مورنينج ستار ساستينالييتكس» و«مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال»، دورا محوريا في تقييم كيفية إدارة المؤسسات للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة.

وتعتمد هذه الوكالات على مجموعة من المعايير تشمل الأثر البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة المؤسسية، لتقديم رؤى شفافة وقائمة على البيانات لأصحاب المصالح والمستثمرين حول الأداء العام للمؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التصنيفات المرتفعة في مجال الحوكمة على تعزيز مستويات المساءلة، بل تسهم أيضا في توجيه قرارات تخصيص رؤوس الأموال والاستثمار، ما يعكس قدرة الشركات الحاصلة على تصنيفات مرتفعة على ترسيخ المرونة وتحقيق نمو مسؤول ومستدام على المدى الطويل.

وتعليقا على حصول البنك على هذه التصنيفات، قال رئيس التواصل لمجموعة بنك الكويت الوطني أمير حنا: «يسلط حصول بنك الكويت الوطني على هذه التصنيفات المتميزة الضوء على التأثير المتنامي للبنك في دفع عجلة التمويل المستدام وتعزيز إدارة مخاطر الاستدامة على امتداد المنطقة، كما يعد شهادة عالمية على نجاح البنك في تحقيق تقدم ملحوظ في دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم ثقافته المؤسسية وعملياته التشغيلية، ومضيه قدما في ترسيخ مكانة الاستدامة كإحدى الركائز الجوهرية في استراتيجياته وخططه».

وأشار حنا إلى أن هذه التصنيفات تعكس الزخم المتواصل الذي يشهده البنك في تنفيذ استراتيجيته الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسة القائمة على 4 ركائز إستراتيجية رئيسية، هي: الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، مبينا أن هذه الركائز تشكل إطارا متكاملا لدمج مبادئ الاستدامة في كافة أنشطة البنك، بما يضمن تقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين والعملاء والموظفين وأصحاب المصالح والمجتمع بأسره.

وأكد أن التزام «الوطني» المتزايد بالتمويل المستدام يعد إحدى الركائز الأساسية لتقدمه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، لافتا إلى أن رؤية البنك للاستدامة تتجاوز حدود منظومته المؤسسية الداخلية، حيث يواصل التزامه الراسخ بالمساهمة في جهود التنمية المجتمعية ذات الأثر الكبير على المجتمعات في الأسواق التي يعمل بها، مع التركيز على التعليم، والرعاية الصحية، وتمكين الشباب، وتعزيز إشراك جميع شرائح المجتمع في الاستفادة من هذه الجهود.

ويعد إصدار بنك الكويت الوطني خلال العام 2024 لأول سندات خضراء تصدرها مؤسسة مالية كويتية، والبالغة قيمته 500 مليون دولار، دليلا على الثقة الكبيرة التي يحظى بها البنك من جانب المستثمرين، ومدى اتساق استراتيجيته للاستدامة مع المعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

ومن خلال تقريره الخاص بتخصيص عائدات السندات الخضراء وتأثيرها، قدم البنك رؤى واضحة وموثوقة حول كيفية توجيه هذه العائدات نحو مبادرات مثل الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، ووسائل النقل الصديقة للبيئة، بما يضمن تحقيق نتائج بيئية ملموسة تشمل خفض الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وبالإضافة إلى تمويل المشاريع المستدامة، حرص بنك الكويت الوطني على مواءمة عملياته التشغيلية مع الأطر المناخية العالمية الرائدة. وكان بنك الكويت الوطني أول مؤسسة مالية في الكويت انضمت إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، في خطوة محورية نحو قياس البصمة الكربونية لمحافظ الإقراض والاستثمار والإفصاح عنها بشفافية. كما يواصل البنك تنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) من خلال دمج الاعتبارات المناخية ضمن أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية إضافة إلى إطلاق البنك أول تقاريره الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD).

وفيما يتعلق بالبصمة البيئية لبنك الكويت الوطني، حدد البنك هدفا لخفض انبعاثاته التشغيلية بنسبة 25٪ بحلول عام 2025. وبحلول عام 2024، تجاوز بنك الكويت الوطني هذا الهدف بخفض انبعاثاته التشغيلية بنسبة 28,3٪.

كما يعكس التزام بنك الكويت الوطني بالاستدامة اعتماده إطارا متكاملا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، يدمج من خلاله مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر ممارسات إدارة المخاطر. ويعد هذا الإطار أداة جوهرية في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها، ليس فقط ضمن تقييمات الائتمان، بل أيضا في تمويل المشاريع، وقرارات الاستثمار، والتفاعل مع العملاء. ومن خلال دمج هذه الاعتبارات ضمن منظومة إدارة المخاطر والحوكمة، يضمن بنك الكويت الوطني انسجام أنشطته مع أهداف التنمية المستدامة، وامتثاله لأعلى معايير الخدمات المصرفية المسؤولة.

أما على صعيد المسؤولية الاجتماعية والحوكمة، فأحرز بنك الكويت الوطني تقدما ملموسا في ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على الشمول والمساواة. وأكد البنك عبر إصداره بيان التنوع والمساواة والشمول (DE&I) التزامه ببناء بيئة عمل متنوعة وتعزيز قيادة شاملة على جميع المستويات، فيما يواصل «الوطني» تمكين المرأة من خلال برامج موجهة لتطوير القيادات النسائية، ومنها مبادرة «NBK RISE» التي تهدف إلى دعم وصول النساء إلى المناصب القيادية، إضافة إلى توفير فرص للإرشاد المهني، واتباع سياسات عمل شاملة ترسخ مكانة البنك الرائدة في تبني أفضل الممارسات المؤسسية على مستوى المنطقة.

قيادة التحول لمستقبل أكثر استدامة

من خلال دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم استراتيجيته المؤسسية، يواصل «الوطني» تعزيز مرونته المؤسسية، وتطوير منظومة إدارة المخاطر، واقتناص فرص جديدة لتحقيق النمو المستدام. ولا يقتصر التقدم المحرز على الالتزام بالمعايير العالمية فحسب، بل يجسد أيضا نهجا استباقيا لقيادة التحول نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولية.

مواصلة الابتكار والشفافية

يواصل «الوطني» التزامه بتعزيز أدائه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال الابتكار، والشفافية، والتواصل الفعال مع أصحاب المصالح، مع الاستمرار بالاستثمار في الحلول المستدامة، وتبني الأطر العالمية المتقدمة، والمساهمة في دفع عجلة التقدم البيئي والاجتماعي على مستوى الكويت والمنطقة ككل.

تدعم برامج التوعية المالية والمشاريع الثقافية والمجتمعية محلياً وإقليمياً

«زين» توقِّع شراكة مع مبادرة «لي ولكم»

وليد الخشتي وطيبة الحميضي خلال الإعلان عن الشراكة بين «زين» ومبادرة «لي ولكم»

وليد الخشتي وطيبة الحميضي في لقطة جماعية مع فريق «زين»

أعلنت شركة زين الكويت عن شراكة استراتيجية جديدة مع «لي ولكم»، وهي مبادرة غير ربحية تعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية، ونشر المعرفة، ودعم التنمية المجتمعية، وذلك في خطوة تعكس التقاء الرؤى بين الطرفين في دعم الاستدامة والتمكين المجتمعي محليا وإقليميا.

وتم توقيع الشراكة في مقر زين الرئيسي بالشويخ، بحضور الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي، ومؤسسة مبادرة «لي ولكم» طيبة الحميضي، وفريق زين.

وفي هذا السياق، قال وليد الخشتي: «نؤمن في زين بأن المعرفة قوة، وأن التمكين المالي هو أحد مفاتيح بناء مجتمعات مستقرة واقتصادات مستدامة، وشراكتنا مع مبادرة (لي ولكم) تأتي في إطار استراتيجيتنا للاستدامة، وتعكس التزامنا العميق بدعم المبادرات التي تحدث فرقا حقيقيا في حياة الأفراد والمجتمعات».

من جهتها، عبرت طيبة الحميضي عن فخرها بهذه الشراكة قائلة: «نحن سعداء بانضمام زين إلى رحلتنا، فالتقاء القيم والرؤية بيننا يعزز قدرتنا على الوصول لشريحة أوسع، وبناء مجتمعات أكثر وعيا وثقافة واستعدادا لمواجهة التحديات الاقتصادية».

وتهدف هذه الشراكة إلى دعم عدد من المبادرات المؤثرة التي تقودها مبادرة «لي ولكم»، وعلى رأسها البرنامج التثقيفي المالي، الذي يشمل ورش عمل تفاعلية وأدوات إلكترونية مبتكرة تعزز استمرارية التعلم، كما يعمل البرنامج على تطوير مؤشر وطني للثقافة المالية، بدعم من شركاء أكاديميين من ضمنهم كلية لندن للاقتصاد.

وتدعم الشراكة أيضا مبادرات معرفية وثقافية، مثل منصة «سدرة» التي تسلط الضوء على الريادة الفكرية في الخليج، بالإضافة إلى سلسلة رسوم متحركة توعوية سيتم بثها عبر تلفزيون دولة الكويت والمنصات الرقمية بهدف نشر الوعي بالثقافة المالية لدى شريحة أوسع من الجمهور.

وفي إطار اهتمام زين بدعم التعليم خارج الحدود، تشمل الشراكة أيضا مشروع مكتبة زنجبار، الذي تسعى من خلاله مبادرة «لي ولكم» إلى إنشاء مكتبة ومركز ثقافي في قلب زنجبار، يوفر بيئة تعليمية متكاملة تخدم أكثر من 200 أسرة، ويتضمن المشروع مكتبة شاملة، ومركزا لتحفيظ القرآن الكريم، وبئرا لتوزيع المياه، بما يعزز من جودة الحياة ويمنح أدوات المعرفة والنمو للمجتمع.

وتأتي هذه الشراكة ضمن التزام زين بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تمكين الشباب، ودعم التعليم، وتعزيز التنمية الشاملة، انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت الجديدة للاستثمار في رأس المال البشري.

للإسهام في تمويل برنامج تعزيز العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا

الصندوق الكويتي للتنمية: توقيع اتفاقية منحة مقدارها 500 ألف دولار مع منظمة التعاون الإسلامي

مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية وليد البحر وأمين عام منظمة التعاون الإسلامي المساعد السفير أفتاب أحمد كوهوكر لدى توقيع الاتفاقية

وليد البحر والسفير أفتاب أحمد كوهوكر لدى تبادل الاتفاقية

أبرم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الثلاثاء اتفاقية منحة مع منظمة التعاون الإسلامي، حيث يقدم الصندوق بمقتضاها منحة مقدارها 500 ألف دولار، للإسهام في تمويل برنامج تعزيز العلوم والتكنولوجيا في أفريقيا. تم توقيع اتفاقية المنحة عن منظمة التعاون الإسلامي السفير أفتاب أحمد كوهوكر ــ الأمين العام المساعد للشؤون العلوم وتكنولوجيا، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وليد شملان البحر ــ المدير العام بالوكالة.

يهدف المشروع إلى ضمان تنمية الموارد البشرية في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تكثيف التعاون والتدريب في المجالات الخمسة الأولى: 1ــ تعزيز التعليم والمهارات على جميع المستويات، 2ــ ضمان الصحة، 3ــ المياه والأمن الغذائي والزراعة، 4ــ تمكين المرأة، 5ــ تنظيم المشاريع.

ويسهم المشروع أيضا في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 7 (الطاقة النظيفة بأسعار معقولة)، والهدف 8 (العمالة اللائقة والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)، والهدف 17 (إقامة شراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة).

وتعد المنحة المشار إليها هي التعاون الأول بين المؤسستين، وقد وافق مجلس إدارة الصندوق الكويتي على المساهمة في البرنامج بموجب القرار رقم (44) الصادر في جلسته الثانية لسنة 2024 المعقودة بتاريخ 2024/8/27، في حين أن تنفيذ البرنامج سيتم من قبل منظمة التعاون الإسلامي.